

Received	2025/07/07	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/08/04	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/08/05	تم نشر الورقة العلمية في

انعكاسات الفساد على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي

أ. خديجة مفتاح صالح

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة صبراتة - ليبيا

Khadeejah.Salih@sabu.edu.ly

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفساد الاقتصادي وانعكاسها على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، حيث أظهرت الدراسة أن الفساد المستشري في المؤسسات الليبية خصوصاً من بعد عام 2011، أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بصفة عامة، والقدرة التنافسية بصفة خاصة. انطلاقاً مما سبق تهدف هذه الورقة لإلقاء الضوء على المدى الذي يؤثر فيه الفساد على مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مؤشرات الفساد ومؤشرات التنافسية بالاعتماد على تقارير دولية وعربية خلال فترات متقطعة للدراسة، ووصف أبرز مظاهر الفساد في القطاعات العامة، خاصة التي لها علاقة مباشرة بمؤشر التنافسية مثل البنية التحتية والقضاء والتعليم. وخلصت الدراسة إلى أن خروج ليبيا من تصنيف مؤشر التنافسية العالمي GCI دليل قاطع على تراجع الأداء الاقتصادي لكافة مؤسساتها نتيجة لتقشي الفساد في المؤسسات الاقتصادية. وأن إصلاح المؤسسات العامة، وتعزيز الشفافية، وتفعيل الأجهزة الرقابية من أهم الوسائل لتحسين التنافسية الاقتصادية. كما أوصت بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمحاربة الفساد تشمل جميع الأطراف الفاعلة في الدولة.

الكلمات المفتاحية: الفساد - التنافسية - الشفافية - الاقتصاد الليبي.

"The impact of corruption on the competitiveness of the Libyan economy"

Khadeejah Miftah Salih

Faculty of Economics and Political Science - Sabratha University

Khadeejah.Salih@sabu.edu.ly

Abstract:

This study examines the phenomenon of economic corruption and its impact on the competitiveness of the Libyan economy. The study demonstrated that widespread corruption in Libyan institutions, especially since 2011, has led to a decline in economic performance in general, and competitiveness in particular. Based on the above, this paper aims to shed light on the extent to which corruption affects the competitiveness indicators of the Libyan economy. A descriptive-analytical approach was used to analyze corruption and competitiveness indicators, relying on international and Arab reports over intermittent study periods. The paper also described the most prominent manifestations of corruption in the public sectors, particularly those directly related to the competitiveness index, such as infrastructure, the judiciary, and education. The study concluded that Libya's exit from the Global Competitiveness Index (GCI) is conclusive evidence of the decline in the economic performance of all its institutions as a result of widespread corruption in economic institutions. Reforming public institutions, enhancing transparency, and activating oversight bodies are among the most important means of improving economic competitiveness. It also recommended developing a comprehensive national strategy to combat corruption that includes all stakeholders in the country.

Keywords: Corruption, Competitiveness, Transparency, Libyan Economy.

المقدمة:

يعد الفساد ظاهرة قديمة الفحوى حديثة الأساليب. حيث تعددت أساليبه بتنوع بيئته، فاتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية. إلا أنه مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه وأساليبه فإن نتائجه تصب في مصب واحد ألا وهو الهدر

الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع. بالتالي لا يمكن احتساب هذه الظاهرة على أنها ظاهرة محلية في بلد ما ولا مؤسسة بعينها لكنه يعد من الظواهر العالمية التي تفتت في كل دول العالم مع مراعاة درجة اختلاف تأثيره من دولة إلى أخرى، أو من مؤسسة إلى أخرى باختلاف درجات تطوره داخل الدول. فيكون أكثر حدة وتأثيراً في الدول النامية التي تمتلك خبرات وفيرة لكنها لم تحقق أي تقدم اقتصادي، بل إن كثيراً من مواطنيها يعيش تحت خط الفقر والتخلف الاقتصادي. ذلك لأن الفساد ينخر هياكل هذه الدول من أعلى الهرم (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية) إلى أسفل الهرم (مؤسسات القطاع العام والخاص).

يشكل الفساد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات حول العالم، فهو يؤدي إلى تراجع وتدني غالبية المؤشرات الاقتصادية مما يسبب في تراجع الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن ثم القدرة التنافسية للدول بصفة خاصة. وذلك بانخفاض مستوى جودة البنية الأساسية في كافة القطاعات الاقتصادية. فهو يعوق كفاءة السوق، ويضعف ثقة المستثمرين، ويزيد من تكاليف ممارسة الأعمال، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الاقتصادية والاستثمارية للدولة. وهذا يستوجب وضع حد لتقشي هذه الظاهرة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتعد ليبيا أحد نماذج الدول النامية التي تمتلك خبرات كثيرة لكنها لم تحقق أي تقدم اقتصادي بل وتعطلت عجلة التنمية فيها. حيث واجهت منذ عقود تحديات سياسية واقتصادية متراكمة ساهمت في تقشي الفساد في العديد من القطاعات، مما انعكس سلباً على كفاءة المؤسسات، وجودة الخدمات، وجاذبية بيئة الاستثمار، وبالتالي على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

فوفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2024م للدول الأكثر فساداً احتلت ليبيا الرتبة 173 من أصل 180 دولة بمعدل 13%. أما بالنسبة للقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي فليبيا لم تصنف في مؤشر القدرة التنافسية العالمية (GCI) منذ سنة 2015م. حيث سيتم التطرق في هذه الدراسة إلى تحليل انعكاس الفساد على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وفقاً لمؤشر القدرة التنافسية العالمي، ومؤشرات صندوق النقد العربي. والآليات التي يجب إتباعها لمكافحة الفساد وتعزيز القدرة التنافسية.

مشكلة الدراسة:

يخلف الفساد الاقتصادي الكثير من العواقب والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأن مكافحته أمر حتمي وضروري فهو من القضايا المطروحة على الساحة في كل دول العالم بشكل عام وفي الدول العربية والأفريقية بشكل خاص. وبما أن ليبيا جزء لا يتجزأ من هذه البيئة وأن مؤشرات الفساد ازدادت فيها بمعدلات مرتفعة في الآونة الأخيرة عرقلت كل مسارات التنمية والتقدم وإضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد محلياً وعالمياً. وأن مسؤولية مكافحته تقع على عاتق الجميع، وجب علينا الوقوف عند هذه المشكلة والتعرف على أسباب الفساد وأثاره على القدرة التنافسية وطرق مكافحته وتعزيز التنافسية. وتكمن مشكلة البحث في السؤال التالي:

➤ إلى أي مدى يؤثر الفساد في القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي؟ وما هي الآليات التي يمكن من خلالها إصلاح هذا التأثير وتعزيز تنافسية الاقتصاد الليبي؟

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات الآتية:

- أن الفساد الاقتصادي بكافة أشكاله يشكل عائقاً أمام تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.
- إن محاولة القضاء على الفساد والحد من انتشاره ودعم القدرة التنافسية تتطلب تبني حزمة من الاستراتيجيات والآليات المناسبة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول إحدى القضايا الجوهرية التي تمس جوهر التنمية الاقتصادية وفعالية الأداء الاقتصادي، وهي ظاهرة الفساد وانعكاساتها السلبية على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية في الأدبيات الاقتصادية، خاصة في السياق المحلي أو الإقليمي. ومن جهة أخرى، توفر الدراسة نتائج تحليلية يمكن أن تعين صانعي القرار على تبني سياسات إصلاحية فعالة، تهدف إلى مكافحة الفساد وتحسين مؤشرات التنافسية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة أهمها:

- توضيح مفهوم الفساد الاقتصادي والقدرة التنافسية الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية.
- تحليل العلاقة بين الفساد والقدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.
- تحليل تطور مؤشرات الفساد والتنافسية في ليبيا.
- اقتراح سياسات وتوصيات عملية للحد من الفساد وتعزيز الحوكمة والشفافية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتقارير الدولية حول الفساد ومؤشرات التنافسية، بالإضافة إلى تحليل بيانات المؤشرات الاقتصادية حول ليبيا مثل مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، ومؤشر التنافسية العالمي GCI. ومؤشر صندوق النقد العربي للتنافسية خلال فترات تجميعية لكل ثلاث سنوات لبيان انعكاس الفساد على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

مصادر جمع البيانات والمعلومات:

- يمكن حصر الأدوات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة وتتمثل في:
- مصادر أولية: استخدام المراجع العلمية القديمة والحديثة التي تُعنى بنفس الموضوع وتتمثل في (الكتب العلمية - الدوريات والمجلات العلمية المعتمدة وبحوث ودراسات سابقة).
 - مصادر ثانوية: تقارير منظمة الشفافية العالمية للفساد، وتقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية، وتقارير صندوق النقد العربي.

مصطلحات الدراسة:

- الفساد: هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته. (منظمة الشفافية العالمية TI) [1]
- طرق مكافحة الفساد: الأساليب والطرق المتبعة لمواجهة الفساد أو الحد من انتشاره.
- التنافسية: مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الذي بدوره يحدد معدل الرفاهية التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام وأعلى في المدى المتوسط والطويل. (المنتدى الاقتصادي العالمي WEF) [2]

- تعزيز القدرة التنافسية: تحسين قدرة الاقتصاد أو المؤسسة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، من خلال بعض المؤشرات مثل رفع الإنتاجية، تشجيع الابتكار، تحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية.. إلخ. بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

دراسات سابقة:

- (كناي - 2013) [3]. "آثار الفساد على الاقتصاد الوطني". هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد ومظاهرها وأثارها الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2012) باستخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات والمنهج الكمي لتقدير أثر الفساد على النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن البيئات الاقتصادية والاجتماعية السيئة تعتبر قوى دافعة للفساد الاقتصادي.

- (المحجوبي - 2014م) [4]. "تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجية تدعيمها": هدفت الدراسة إلى التعرف على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وفقاً لمؤشرات التنافسية الدولية وطرح ومناقشة استراتيجية تدعيمها. وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف في قدرته التنافسية لجميع مؤشرات تقرير التنافسية العالمي.

- (عليجات - 2015) [5]. "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الفساد على عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (1984-2010) باستخدام المنهج الوصفي ومنهج التحليل الكمي. واستنتج الباحث من دراسته أن الفساد بكافة مظاهره وأشكاله يؤثر على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي بدورها تنعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

- (انبيبة - 2016) [6]. "الفساد المالي وأثره على الاقتصاد الليبي". هدفت الدراسة إلى بيان أثر الفساد على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 - 2015) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تأثر جميع قطاعات الدولة الليبية بالفساد لا سيما خلال الفترة الأخيرة نتيجة للفوضى والانفلات الأمني.

- (الشاعر - 2020) [7]. "الأثار الاقتصادية للفساد وآليات مكافحته": هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الفساد على خطط التنمية الاقتصادية للدول وخاصة مصر وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أنه: هناك مجموعة من الأثار التي يحدثها الفساد في المجتمع منها الاقتصادية والاجتماعية.

ما أضافته هذه الدراسة للدراسات السابقة:

إضافة إلى ما جاءت به الدراسات السابقة من آثار سلبية للفساد على بعض المؤشرات الاقتصادية، وتحليل لتدني القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي. إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى التأثير المباشر الذي يحدثه الفساد على القدرة التنافسية. ومن هنا جاءت مساهمة هذه الدراسة لتوضيح تأثير الفساد على مؤشرات القدرة التنافسية في الاقتصاد الليبي.

الإطار النظري للدراسة:

1- ما هية الفساد وأشكاله وآثاره:

➤ مفهوم الفساد:

اختلفت المدارس الفلسفية في تحديد مفهوم ثابت للفساد بسبب اختلاف أفكار وبيئات وتوجهات رواد هذه المدارس. حيث عُرف على أنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة وهو أيضا خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها وذلك لتحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو لمجموعة من الأفراد". [8]

ومن ناحية اقتصادية يمكن تعريف الفساد على أنه: "ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي ينتج عنه إحداث ضرر في البناء الاقتصادي لاقتصاد الدولة من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الاعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الاداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بهدف تحقيق منافع خاصة، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة". [9]

ويتميز الفساد بمختلف أنواعه بسرعة الانتشار، واشتراك أكثر من طرف فيه، والسرية بين الأطراف المشاركة فيه، واختلاف بيئته، وتعدد مظاهره، وارتباطه بالمراحل الانتقالية للدولة.

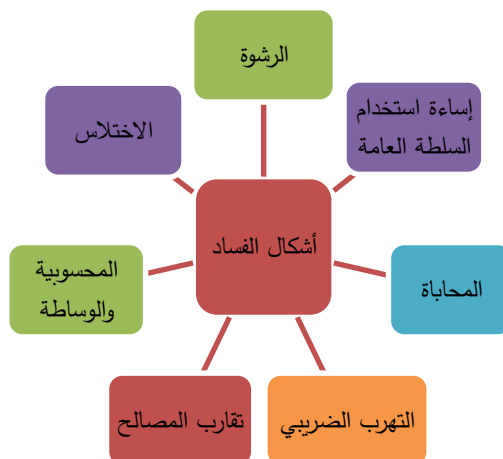
➤ أشكال الفساد:

يتخذ الفساد اشكالا عدة، أساسها إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ومن ثم يبدأ قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة وغيرها من المظاهر التي تسبب الضرر على المؤسسات وعلى الاقتصاد ككل.

في دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، لخصت فيه أهم اشكال الفساد في التالي: [10]

- أ- إساءة استخدام السلطة: استخدام الموظفين العموميين لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو لمصلحة أطراف أخرى على حساب المصلحة العامة.
- ب- الرشوة: تعد الرشوة من أخطر الجرائم الإدارية وهي تبنى على تقديم أو تلقي مبالغ مالية أو أي مزايا أخرى مقابل القيام بعمل غير قانوني.
- ج- الاختلاس: خيانة الموظف للأمانة المالية وقيامه بالاستيلاء على أموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة بطرق غير مشروعة.
- د- المحسوبية والوساطة: تفضيل الأقارب أو الأصدقاء في التوظيف أو الحصول على المناصب أو العقود الحكومية، بدلاً من اختيار الأكفأ.
- هـ- تضارب المصالح: وجود تعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لموظف أو مسؤول، مما يؤثر على قراراته أو سلوكه.
- و- التهرب الضريبي: عدم دفع الضرائب المستحقة للدولة الذي يمارسه الخاضعون للضرائب، وكذلك ما يقوم به البعض من استغلال التغيرات القانونية واللجوء للحيل في دفع قيم أقل مما يحرم الدولة من الموارد المالية اللازمة لتقديم الخدمات العامة.
- ز- المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

إضافة إلى الأشكال السابقة يوجد العديد من المظاهر التي لا تقل ضرراً عن سابقتها من أشكال الفساد. الشكل (1) يوضح أشكال الفساد طبقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة :UNDP



الشكل (1) يوضح أشكال الفساد[10]

➤ أنواع الفساد:

يتخذ الفساد عدة تصنيفات مقسمة وفقاً للزاوية المنظور إليه منها إلا أن التصنيف الأهم هو الذي يساعدنا على فهم أسباب ودوافع الفساد والعوامل المؤثرة على حدوثه، وهو تصنيف شامل ومتداول على مستوى العالم عامة. وهو تصنيف الفساد حسب المجالات:

أ- **الفساد السياسي:** يعد من أخطر صور الفساد على الإطلاق لما له من تأثير واسع على بقية القطاعات. ويعرّف الفساد السياسي بأنه: نمط من أنماط السلوك السياسي الغير سوي الذي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام أو الموظف العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك في دائرة القانون أو خارجها. [11]

ب- **الفساد الإداري:** وهو يعبر عن كل ما هو مرتبط من بمظاهر الفساد الوظيفي داخل المنظمة. ويُقصد به "سوء استخدام السلطة العامة أو الوظيفة الإدارية لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية، بما يؤدي إلى الإضرار بالصالح العام، ويشمل ذلك ممارسات مثل المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ، التعيينات غير المستحقة، والتلاعب بالإجراءات الإدارية والقانونية". وهو شكل من أشكال الانحراف عن القواعد القانونية والتنظيمية التي تحكم أداء الجهاز الإداري، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة. [12]

ج- **الفساد الاقتصادي:** يعرّف على أنه: "سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي يقوم به فرد أو جهة بهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب المصلحة العامة، ويتمثل غالباً في أشكال مثل الرشوة، التهرب الضريبي، الاختلاس، التلاعب في العقود والمناقصات، والفساد في تخصيص الموارد الاقتصادية". وهو من أبرز العوامل التي تُعيق التنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى تشوه بيئة الاستثمار، وتوزيع غير عادل للثروات. [13]

ويُعد الفساد الاقتصادي من أكثر أنواع الفساد تأثيراً على الأداء الاقتصادي للدولة، إذ يؤثر سلباً على كفاءة استخدام الموارد، ويقلل من فعالية السياسات الاقتصادية.

➤ آثار الفساد:

تتعدد آثار الفساد وتمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أبرزها: [13]

أ- إعاقة النمو الاقتصادي: يؤدي الفساد إلى تقويض الثقة في المؤسسات، ويثبط الاستثمارات، ويزيد من تكلفة ممارسة الأعمال، مما يُبطئ النمو الاقتصادي.

- ب- تشويه توزيع الدخل: يعزز الفساد من التفاوت بين الطبقات، حيث تستفيد منه فئة محدودة على حساب عامة الشعب، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر.
- ج- إضعاف كفاءة الإنفاق العام: يتم تخصيص الموارد العامة بناءً على المصالح الشخصية لا على أسس المصلحة العامة أو الكفاءة الاقتصادية.
- د- تدهور جودة الخدمات العامة: مثل التعليم والصحة، بسبب الرشوة أو سوء استخدام الأموال المخصصة لهذه القطاعات.
- هـ- تقويض سيادة القانون والثقة في الدولة: عندما تُنتهك القوانين بشكل مستمر وتُفلس الشخصيات المنتفذة من العقاب، يفقد المواطنون ثقتهم بمؤسسات الدولة.

➤ طرق مكافحة الفساد:

- توجد عدة طرق لمكافحة الفساد أو الحد من انتشاره. أهمها: [14]
- أ- تعزيز الشفافية: ذلك من خلال نشر البيانات المتعلقة بالإنفاق العام والمشتريات الحكومية. وتفعيل قوانين الوصول إلى المعلومات عن نفقات وإيرادات الحكومة.
- ب- تطبيق الحوكمة الرشيدة: عن طريق تحسين كفاءة الإدارة العامة. وتبني مبادئ النزاهة والشفافية في السياسات العامة.
- ج- تقوية المؤسسات الرقابية والقضائية: ذلك بدعم استقلال أجهزة الرقابة والقضاء. وتوفير الموارد الكافية لهذه المؤسسات للقيام بمهامها.
- د- سن قوانين رادعة: من خلال تعديل التشريعات لتشمل كافة أشكال الفساد. وفرض عقوبات حقيقية على المخالفين.
- هـ- تعزيز مشاركة المجتمع المدني والإعلام: عن طريق تمكين منظمات المجتمع من مراقبة الأداء الحكومي. وحماية حرية الصحافة وتعزيز التحقيقات الصحفية.
- و- تثقيف الموظفين والمواطنين: من خلال إدخال برامج تدريبية في النزاهة والمساءلة. وتعزيز قيم المواطنة والمصلحة العامة.

2- ما هية القدرة التنافسية:

➤ مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف المؤسسات والمجالات التي تُعنى بها. حيث يصعب إيجاد تعريف موحد للتنافسية، ويصعب أكثر تطبيق مفهوم بحد ذاته لخصائص بلد معين أو منطقة معينة. وعُرفت التنافسية على عدة مستويات وعدة منظمات رسمية وغير رسمية. وبشكل عام يمكن تعريف التنافسية على أنها: " قدرة دولة أو مؤسسة أو منتج على تحقيق

مستويات عالية من الإنتاجية والكفاءة تسمح لها بالصمود في الأسواق المحلية والدولية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورفع مستوى رفاه الأفراد". [15]

➤ أسباب الاهتمام بالتنافسية:

تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية نظرًا للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والبشرية وغيرها، ومن أهم أسباب الاهتمام بالتنافسية ما يلي: [16]

أ- شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية. مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة TQM والتنافسية عوضاً عن المنافسة.

ب- التطورات على المستوى العلمي والتقني، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفؤة.

ج- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحوكمة والمشاركة.

د- يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى. فقد أوضح آدم سميث أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والتخصص يعتمد على اتساع السوق، وأن السوق تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

➤ مؤشرات التنافسية:

تعتمد التنافسية الاقتصادية على مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرة الأداء الاقتصادي على تحقيق النمو والإنتاجية وجذب الاستثمارات. من أبرز هذه المؤشرات ما يلي: [17]

أ- جودة المؤسسات: تقيس كفاءة الحكومة، الشفافية، الاستقرار السياسي، وسيادة القانون.

ب- البنية التحتية: تشمل: الطرق، الموانئ، المطارات، الاتصالات، والطاقة.

ج- الاستقرار الاقتصادي الكلي: يتضمن معدلات التضخم، عجز الميزانية، والدين العام.

د- الصحة والتعليم الأساسي: يقيس مدى توفير الخدمات الصحية والتعليم الابتدائي وجودتهما.

- هـ- كفاءة أسواق السلع والعمل: يشمل مدى حرية السوق، وتوزيع الموارد البشرية بكفاءة.
و- تطور الأسواق المالية: يقيس مدى تطور البنوك وأسواق رأس المال.
ز- الاستعداد التكنولوجي والابتكار: مدى تبني التكنولوجيا الحديثة وقدرة الاقتصاد على الابتكار.
ح- حجم السوق: كلما كان السوق كبيراً زادت فرص النمو والتوسع في الإنتاج.

➤ أنواع التنافسية:

توجد عدة أنواع للتنافسية وذلك حسب مجال البحث وتنقسم التنافسية إلى: [18]
أ- التنافسية حسب معيار السعر: وتنقسم إلى تنافسية سعرية وتنافسية غير سعرية، كما يلي:

- التنافسية السعرية: تعني أنه يمكن للبلد ذي التكلفة المنخفضة من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من البلدان الأخرى، ويلعب سعر صرف العملة للبلد دور فعال في قدرتها التنافسية.
- التنافسية غير السعرية: تنقسم إلى تنافسية نوعية وتنافسية تقنية.
- ب- التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية:
 - التنافسية الكامنة: تركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، والابتكار.
 - التنافسية الجارية: وهذه تركز على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

مؤشرات الفساد ومؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي:

1- واقع الفساد في الاقتصاد الليبي:

يعاني الاقتصاد الليبي من الفساد منذ القدم، ولم تسلم انعكاساته السلبية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء ممارساته في الماضي والحاضر. إلا أنه خلال السنوات الأخيرة، أي ما بعد (2011) تغلغل في جميع مؤسسات الدولة وفي مختلف مستوياتها وبكل أشكاله وصوره، وأصبح ثقافة منتشرة بين فئة كبيرة من الشعب الليبي خاصة في ظل غياب الرادع الحقيقي وتطبيق القانون. ويرجع تفشي الفساد في ليبيا إلى عدة عوامل منها: [19]

- عدم وجود قوانين وتشريعات صارمة وواضحة بحق مرتكبي الفساد.

- عدم وجود المؤسسة الحكومية المتخصصة ولها كافة الصلاحيات لكشف الفساد ومحاسبته.
- غياب أجهزة الرقابة في كل مؤسسات الدولة، أو تواطؤها مع المفسدين.
- التعقيدات الادارية والبيروقراطية الغير مبرر لها في جميع أجهزة الدولة.
- تدني مستوى دخل الافراد الأمر الذي دفعهم الى أخذ الرشاوي والابتزاز والوساطة وغيرها من مظاهر الفساد.
- سوء توزيع الثروة والدخل بين فئات الشعب المختلفة واتساع الفجوة بينها، مما دفع بالعاملين في الجهاز الاداري للدولة للتورط في الفساد.
- قيام معظم الوزارات ومؤسسات الدولة العامة في ليبيا بالتجاوز في الانفاق والصرف بخلاف لائحة الميزانية.

➤ مظاهر الفساد في الاقتصاد الليبي:

تتجلى مظاهر الفساد في عدة مجالات نذكر منها ما يلي:

- أ- الفساد الإداري والمؤسسي: ويتمثل في التعيينات العشوائية في المناصب العليا دون كفاءة أو مؤهلات، وانتشار المحسوبية والوساطة والمحاباة في التعيينات، وضعف الرقابة على الأجهزة التنفيذية وحتى التشريعية، وغياب آليات المساءلة والمحاسبة وخاصة لأصحاب النفوذ.
- ب- الفساد المالي: ومن أمثلته اختلاس المال العام من قبل المسؤولين في مؤسسات الدولة سواء كانت الكبرى أو الصغرى منها، وتهريب العملة الأجنبية، ووجود سوق سوداء موازية للعملة ساهمت في انخفاض قيمة الدينار، والسياسات النقدية التي توضع لخدمة أشخاص معينين، وتضخم بند الإنفاق العام دون وجود شفافية مالية.
- ج- الفساد في قطاع النفط: ويتمثل في غياب الشفافية والإفصاح في عقود تصدير النفط، والتلاعب في الإيرادات النفطية لمصالح شخصية، وتهريب النفط خارج نطاق العقود الرسمية، وسوء إدارة عوائد النفط وغياب العدالة في توزيعها.
- د- فساد القضاء والعدالة: ويظهر في التدخل في أحكام القضاء من قبل أطراف سياسية أو مسلحة، وبطء إجراءات التقاضي والمحاسبة، وغياب العدالة الفاعلة والحاسمة، وتلقي الرشاوي من قبل بعض العاملين في المؤسسات القضائية.
- هـ- فساد قطاع الخدمات العامة: ومن أمثلته مشاريع بنية تحتية غير مكتملة رغم تخصيص ميزانيات لها، والغش في المواد المستخدمة في ترصيف الطرق، وسوء

تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، ووجود عقود وهمية أو مضخمة في قطاعات خدمية مختلفة.

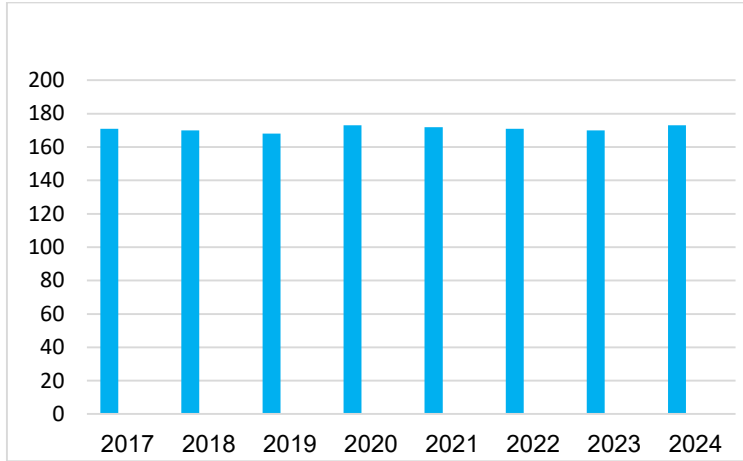
➤ مؤشرات الفساد في ليبيا:

طبقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية في السنوات الأخيرة نجد ليبيا مصنفة من الدول الأكثر فساداً حول العالم. والجدول (1) يوضح ترتيب ليبيا بين مجموع الدول التي خضعت لقياس مؤشر الفساد في تقارير منظمة الشفافية خلال الفترة (2017 – 2024). من الجدول رقم (1) نلاحظ خلال الفترة أن ليبيا صنفت ضمن المراتب العشرة الأخيرة حتى وإن تقدمت مرتبة أو اثنتين في التصنيف عادت وتراجعت في الترتيب مرة أخرى. فهي تعد في مصاف الدول الأكثر فساداً في العالم، حيث نجد أنها احتلت المرتبة أفضل مرتبة في التصنيف سنة 2019 حيث صنفت ليبيا في المرتبة 180/168 بتقدم في الترتيب بمرتبتين عن سنة 2018 ليتراجع التصنيف في سنة 2020 بخمسة مراتب حيث وصلت المرتبة 180/173 ثم استمرت بعدها في اعتلاء سلم التصنيف برتبة واحدة إلى أن تراجعت سنة 2024 مرة أخرى إلى المرتبة 180/173 متخلفة ثلاثة رتب عن سنة 2023 كما هو موضح في الشكل رقم (2). وتعود أسباب هذا التصنيف المتدني إلى الأسباب سالفة الذكر، من غياب للقانون والافلات من المحاسبة والعقاب، والانقسام السياسي - حكومتين متوازيتين - وفشل الحكومات المتعاقبة في التصدي للفساد. بالرغم من النشاطات الأخيرة لهيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة الإدارية الذين طالتهم أيادي الفساد كذلك.

جدول رقم (1) يوضح تصنيف ليبيا في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2017 – 2024)

السنة	عدد الدول المصنفة	ترتيب ليبيا	درجة النزاهة / 100	التغير في الترتيب
2017	180	171	17	-
2018	180	170	17	1+
2019	180	168	18	2+
2020	180	173	17	5-
2021	180	172	17	1+
2022	180	171	17	1+
2023	180	170	18	1+
2024	180	173	13	3-

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير منظمة الشفافية العالمية خلال الفترة (2017 – 2024)



شكل (2) تصنيف ليبيا في مؤشر مدركات الفساد

2- واقع القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي:

تعاني القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي خاصة بعد سنة 2011 العديد من التحديات التي تعوق من تطورها في كافة المؤشرات. وأن أهم هذه التحديات هو اعتماد ليبيا على قطاع النفط والغاز في تحصيل الإيرادات الحكومية والجزء الأكبر من الصادرات، كذلك ضعف التنوع الاقتصادي بهدف تنويع الصادرات يجعل الاقتصاد الليبي ضعيفاً خاصة في مواجهة تقلبات أسعار النفط. ومن ضمن التحديات أمام التنافسية أيضاً تدهور البنية التحتية وضعف مؤسسات الدولة وتغشي الفساد فيها. وعدم الاستقرار الأمني وغياب القانون. الأمر الذي أدى إلى سوء مناخ العمل ومن ثم ضعف جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي، وانخفاض فرص العمل وانتشار البطالة نتيجة لعدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، وغياب الابتكار والتطوير في كافة المجالات.

كل هذه التحديات أضعفت القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وأدت إلى خروج ليبيا من تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) منذ تقرير 2014 - 2015. ويمكن عرض تصنيف آخر خمس سنوات للبيبا مؤشر التنافسية للفترة (2009 - 2015) في الجدول رقم (2).

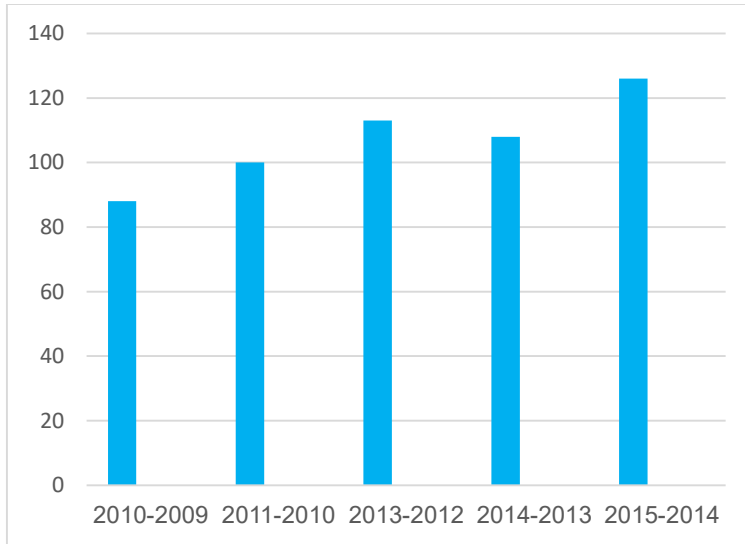
من بيانات الجدول نلاحظ أنه في فترة ما قبل الحرب 2009 - 2010 كان مؤشر التنافسية مرتفع عن السنوات التي تليه حيث بلغت درجته 7/3.9 وصنفت ليبيا في المرتبة 133/88 بالرغم من أن تلك الفترة كانت تعاني من ضعف البنية التحتية وتغشي الفساد في مؤسسات الدولة إلا أن تلك الفترة كان الأمن مستتب وقوة القانون سارية. وبعد سنة

2011 أصبح المؤشر في التناقص إلى أن خرجت ليبيا من التصنيف نهائياً. كما هو موضح بالشكل (3).

جدول رقم (2) يوضح تصنيف ليبيا في مؤشر التنافسية العالمي (2009-2015)

السنوات	عدد الدول المصنفة	ترتيب ليبيا	الدرجة: 1-7	التغير في الترتيب
2010-2009	133	88	3.9	-
2011-2010	139	100	3.7	12-
2013-2012	144	113	3.7	3-
2014-2013	148	108	3.7	5+
2015-2014	144	126	3.5	18-

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي لمؤشر التنافسية خلال الفترة (2009-2015)



شكل (3) تصنيف ليبيا وفقاً لمؤشر التنافسية (2009 - 2015)

قام صندوق النقد العربي بتصنيف ليبيا في مؤشر التنافسية العربية في تقريره السنوي التجميعي لكل ثلاث سنوات لغالبية الدول العربية، إلا أنه لم يستند على بيانات حقيقية للتصنيف وإنما استخدم بيانات تنبؤية لقيم سابقة نتيجة لضعف قاعدة البيانات والاحصاء في ليبيا. ويحتوي تقرير صندوق النقد العربي بصفة عامة تحليلاً لقياس القدرة التنافسية لمؤشرين رئيسيين هما: الاقتصاد الكلي، وجاذبية الاستثمار.

وسيتم التطرق إلى مؤشر جاذبية الاستثمار كمثال على مؤشرات القدرة التنافسية في فترات تجميعية متتالية (2014 – 2017) و (2017 – 2020) ويعكس هذا المؤشر السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويتضمن ثلاث مؤشرات فرعية تضم ثلاثة عشر مؤشر كمي تتعلق بالبنية التحتية، والمؤسسات والحوكمة الرشيدة، وبيئة الأعمال.

أ- البنية التحتية:

يُدرج تحت هذا البند مجموعة من المؤشرات الكمية وهي: الأفراد المستخدمون للإنترنت، ووقت امتثال تصدير السلع، والنقل الجوي والشحن، واشتراكات الهاتف الخليوي. وبالنظر إلى بيانات الجدول (3) نلاحظ أن المؤشر العام لتنافسية البنية التحتية تزايد في القيمة المعيارية المتوسطة من "0.709" للفترة (2014 – 2017) إلى "0.575" للفترة (2017 – 2020) ومع ذلك تراجع ترتيب ليبيا من الرتبة 21 إلى 25 على سلم الترتيب، ونلاحظ ارتفاع القيمة المعيارية لتنافسية غالبية المؤشرات ما عدا اشتراكات الهاتف الخليوي تراجع أداء تنافسيته بمتوسط "0.088" نقطة للفترة (2014 – 2017) إلى "0.753" نقطة للفترة (2017 – 2020) نظرًا لثبات خدمات الاتصالات الخلوية محصورة في شركتي (ليبiana، والمدار)، وعدم التغير الكبير في الكثافة السكانية للبلاد. ولتصحيح مسار هذا القطاع يجب تطوير البنية التحتية في شتى مجالات المواصلات من موانئ ومطارات وسكك حديدية، ودراسة إنشاء مدن صناعية للخدمات الأساسية من كهرباء واتصالات وماء وإنترنت وصرف صحي، والاستفادة من الموارد الطبيعية مثل الطاقة الشمسية وغيرها من الموارد.

الجدول (3) تطور مؤشر قطاع البنية التحتية خلال الفترة (2014 – 2017) و (2017 – 2020) م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2017 – 2014		ترتيب ليبيا في تقرير 2020 – 2017		التغير في الرتبة
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
الأفراد الذين يستخدمون الشبكة العالمية الإنترنت (% إلى السكان)	1.510-	24	0.465-	19	5
وقت الامتثال الحدودي للتصدير السلعي (بالأيام)	1.531-	22	0.253	12	10+

9+	14	0.472-	23	0.592-	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)
11-	21	0.753-	10	0.088	اشتراكات الهاتف الخليوي (لكل 100 شخص)
-	23	1.639-	...	...	الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام)
4-	25	0.575-	21	0.709-	مؤشر البنية التحتية

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. [20]

ب- المؤسسات والحوكمة الرشيدة:

يتضمن مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة ثلاثة مؤشرات كمية وهي: فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والفساد الإداري. ومن بيانات الجدول (4) بعد المقارنة بين متوسطي فترة الدراسة نلاحظ ثبات أداء تنافسية الاقتصاد الليبي وفقاً لهذا المؤشر، بالرغم من تعاقب الحكومات في فترات المقارنة واختلاف سياساتهم. ومع هذا يتطلب هذا المؤشر تحسين مؤشرات الحكومة، واعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الإداري وإصلاح الأنظمة القضائية والقانونية وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوحيد الوثائق والمستندات الرسمية.

الجدول (4) تطور مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة خلال الفترة (2014 - 2017) و (2017 - 2020) م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2017 - 2014		ترتيب ليبيا في تقرير 2020 - 2017		التغير في الترتيب
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
فعالية الحكومة مؤشر من (2.5- إلى 2.5)	1.788-	25	1.847-	25	-
سيادة القانون (مؤشر من 2.5- إلى 2.5)	1.841-	25	1.944-	26	1-
الفساد الإداري (مؤشر من 2.5- إلى 2.5)	1.602-	25	1.621-	25	-
مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة	1.744-	25	1.804-	25	-

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. [20]

ج- قطاع بيئة الأعمال:

يشمل القطاع خمسة مؤشرات كمية وهي: بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب. ومن البيانات الواردة في الجدول (5) وبعد إجراء مقارنة بين فترتي الدراسة نلاحظ تراجع أداء تنافسية الاقتصاد الليبي وذلك حسب هذا المؤشر حيث انخفض من "1.7-" نقطة للفترة (2014 - 2017) إلى "1.784-" نقطة للفترة (2017 - 2020)، وتراجع في سلم الترتيب مقارنة بالدول التي تضمنها التقرير نتيجة لتراجع غالبية المؤشرات المدرجة تحته. هذا ما يلزم تطوير كفاءة سوق العمل عن طريق المرونة في تحديد الأجور ووضع معايير واضحة للعلاقة بين الحوافز والجهد المبذول. وجعله أكثر عدالة وفاعلية وهو ما يرفع من مستوى الأداء.

جدول (5) تطور مؤشر قطاع بيئة الأعمال خلال الفترة (2014 - 2017) و (2017 - 2020) م

المؤشرات	ترتيب ليبيا في تقرير 2017 - 2014		ترتيب ليبيا في تقرير 2020 - 2017		التغير في الترتيب
	القيمة المعيارية	الترتيب	القيمة المعيارية	الترتيب	
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	2.105-	25	2.058-	25	-
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	3.832-	25	3.640-	26	1-
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	0.028	15	0.801-	24	9-
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	1.810-	25	1.830-	26	1-
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	1.013-	22	0.594-	19	3+
مؤشر بيئة الأعمال	1.7-	25	1.784-	26	1-

المصدر: إعداد الباحثة من تقارير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية. [20]

انعكاسات الفساد على القدرة التنافسية وطرق الإصلاح وتعزيز التنافسية:

1- انعكاسات الفساد على القدرة التنافسية:

بناءً على ما ذكر من واقع الفساد والتنافسية، نلاحظ أن مظاهر الفساد في ليبيا تزايدت بعد سنة 2011 نتيجة للظروف السياسية التي تمر بها الدولة، والتي أدت لانحيار المنظومة المؤسسية وتفكك مؤسساتها وغياب الرقابة وانتشار الفوضى. الأمر الذي انعكس سلباً على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وأدى إلى خروج ليبيا من التصنيف في مؤشر التنافسية العالمي بعد 2011 بثلاث سنوات إلى وقتنا هذا. حتى مع محاولات صندوق النقد العربي إدراج ليبيا في مؤشر التنافسية العربي، لكنها حتى في مؤشر التنافسية العربية تذيلت الترتيب في غالبية التصنيفات.

كل الأسباب السابقة أثرت على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي من خلال تقويض بيئة الأعمال، وتآكل الثقة في المؤسسات، وتدهور جودة التعليم والبنية التحتية، وهي جميعها مكونات أساسية في مؤشرات التنافسية العالمية. ويمكن إيجاز تأثير الفساد على القدرة التنافسية في الآتي:

- **المؤسسات:** تعاني ليبيا من ضعف استقلال القضاء، وغياب قوانين تنظيم الأعمال، وحماية حقوق الملكية.
- **بيئة الأعمال وكفاءة الأسواق:** تزايدت تكاليف إنشاء الأعمال نتيجة لتدني الاستثمار الأجنبي، وانتشار البيروقراطية في هذه البيئة، وغياب المنافسة العادلة في السوق.
- **البنية التحتية:** مثل تعثر غالبية المشاريع بالرغم من توفر القدرة التمويلية للمشاريع، وضعف كفاءة المشاريع الحديثة وسوء صيانة المشاريع القديمة، وتدني جودة الخدمات العامة.
- **التعليم والابتكار:** مثل غياب وضعف الاستثمار الحقيقي في البحث العلمي، وغياب التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وهجرة الكفاءات ونسربها للخارج نتيجة لضعف الحوافز والتشجيع.

2- آليات مكافحة الفساد وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي:

يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن التسليم بإمكانية مكافحة الفساد بآليات موحدة وثابتة يظن بأنها صالحة للتعميم في جميع الأقطار، وفي كل الأزمان، نظراً لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع هذه الظروف بأشكال وأساليب متباينة من جهة أخرى. [7]

وفي ظل بيئة غير مستقرة لا سياسيًا ولا أمنيًا ولا اقتصاديًا كبيئة الاقتصاد الليبي نحتاج إلى حلول جذرية وتظافر للجهود لمكافحة الفساد وأثاره الأخلاقية والسياسية والاقتصادية. حيث أن نجاح ليبيا في تجاوز كل التحديات على جميع الأصعدة يجعل منها بيئة مناسبة ومستقرة لتحقيق تنمية مستدامة والرفع من قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والعالمي، وذلك بإتباع العديد من السياسات والطرق والتصحيحية لمسار مكافحة الفساد ومن هذه السياسات ما يلي:

- نشر الوعي العام بين أفراد المجتمع بخطورة حجم الفساد في الدولة وضرورة مكافحته بكافة السبل.
- الإصلاح المؤسسي، وذلك من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة مبنية على الشفافية والكفاءة في كافة المجالات. وتوحيد مؤسسات الدولة الرئيسية، وتفعيل الرقابة القضائية.
- تحديث وصياغة قوانين اقتصادية جديدة للإصلاح الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية. مثل: تبني قوانين حديثة للاستثمار المحلي والأجنبي لتسهيل إجراءات الترخيص، ومكافحة الاحتكار في السوق، وتكملة مسار رقمنة العمليات الحكومية على وجه السرعة، وتطبيق حوكمة الشركات الخاصة والعامة.
- تمكين الأجهزة الرقابية وتفعيل دورها، وذلك عن طريق دعم هيئة مكافحة الفساد، وتعزيز استقلالية ديوان المحاسبة وتفعيل دور جهاز الرقابة الإدارية على المستوى المؤسسي والإقليمي، ونشر التقارير المالية والإدارية للرأي العام، ودعم الإعلام المستقل، والحرص على تشغيل ذوي الكفاءات في هذه المؤسسات.

النتائج والتوصيات:

➤ النتائج:

- 1- لا يمكن أن ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة، تشكل البيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأمنية السيئة أرضًا خصبة أو قوى دافعة للفساد الاقتصادي.
- 2- يشكل الفساد أحد الأسباب البنوية لانحدار القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، فمع ارتفاع معدلات الفساد انخفضت القدرة التنافسية للاقتصاد.
- 3- خروج ليبيا من تصنيف مؤشر التنافسية العالمي GCI، دليل قاطع على تراجع الأداء الاقتصادي لكافة مؤسساتها نتيجة لتفشي الفساد في المؤسسات الاقتصادية.

- 4- يؤثر الفساد في تقليل فعالية السياسات الاقتصادية، ويزيد من هشاشة البيئة المؤسسية. فالفساد يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق تنمية شاملة تستند إلى الشفافية والكفاءة والعدالة.
- 5- أدى الفساد إلى أثار مدمرة في بيئة الأعمال، وجودة الخدمات والبنية التحتية في الاقتصاد الليبي.
- 6- أدى الفساد إلى تراجع جودة التعليم بكل مستوياته في ليبيا، وهجرة الكفاءات العلمية بسبب غياب العدالة، ونفيع القوانين ووضع حوافز لتشجيع الابتكار والتطوير.

الخاتمة:

تؤكد نتائج هذه الدراسة أن الفساد في ليبيا يمثل أحد أبرز المعوقات البنيوية أمام تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. فقد أسهمت الممارسات الفاسدة، خاصة بعد عام 2011، في تراجع جودة المؤسسات والبنية التحتية، وإضعاف بيئة الأعمال، وتدهور التعليم والابتكار، ما أدى إلى خروج ليبيا من تصنيفات التنافسية العالمية. إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إصلاحات شاملة تشمل تعزيز الشفافية، وتوحيد المؤسسات، ونفيع الأجهزة الرقابية، إلى جانب تبني استراتيجيات اقتصادية وتشريعية قادرة على استعادة الثقة وجذب الاستثمار وتحسين مؤشرات التنافسية. وبذلك، فإن مكافحة الفساد ليست خياراً تكميلياً، بل ضرورة حتمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام في ليبيا.

➤ التوصيات:

- استناداً إلى النتائج السابقة أوصت الباحثة بالآتي:
- 1- إن نجاح ليبيا في تجاوز أزمتها الاقتصادية والسياسية مرهون بقدرتها على تجاوز الانقسام المؤسسي، وتطوير الأنظمة الرقابية وتعزيز الشفافية في جميع مؤسسات الدولة، وبناء مؤسسات فعالة خالية من الفساد.
 - 2- لضمان عودة ليبيا لتصنيفات التنافسية العالمية يجب العمل على تحسين مؤشرات التنافسية الوطنية مثل: كفاءة سوق العمل، فعالية المؤسسات، جودة البنية التحتية، الاستقرار الكلي، وذلك عبر إصلاحات اقتصادية وتشريعية تستهدف الحد من الفساد.
 - 3- على هيئة مكافحة الفساد والأجهزة الرقابية للمؤسسات صياغة وتطبيق استراتيجية شاملة لمحاربة الفساد، تتكامل فيها جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع ربط التنفيذ بمؤشرات قياس أداء واضحة.

- 4- يستوجب على المصرف المركزي ووزارة المالية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد المالية، وتحسين نظم الإفصاح والشفافية في العمليات المصرفية، ومراقبة تدفقات الأموال والحد من عمليات غسل الأموال التي تؤثر سلبًا على التنافسية.
- 5- تحسين مناخ الاستثمار وبيئة العمل والحد من البيروقراطية التي تشكل بيئة خصبة للفساد، وهذا الدور منوط بعمل وزارة الاقتصاد الهدف منه تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وجذب الاستثمار لتحسين مؤشرات التنافسية في هذه البيئة.
- 6- الاعتماد الكلي على التحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية، والاهتمام بالبحث العلمي والتطوير والابتكار.
- 7- تشجيع الإعلام على لعب دور رقابي واستقصائي لدعم الشفافية، ورفع الوعي المجتمعي بأضرار الفساد على التنافسية والنمو الاقتصادي.

➤ المراجع:

- [1] منظمة الشفافية الدولية 2017-2024. تقارير مؤشر مدركات الفساد. برلين: منظمة الشفافية الدولية.
- [2] المنتدى الاقتصادي العالمي WEF 2009-2015. تقارير التنافسية العالمية. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.
- [3] كناي، نورالدين 2013. "أثار الفساد على الاقتصاد الوطني". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
- [4] المحجوبي، خالد علي 2014. "تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها". مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، طرابلس 3-4 فبراير.
- [5] عليمات، خالد عياد 2015. "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- [6] انبية، عادل الكاسح 2016. الفساد المالي وأثره على الاقتصاد الليبي.
- [7] الشاعر، محمد السيد 2020. "الأثار الاقتصادية للفساد وآليات مكافحته". مجلة تطوير الأداء الجامعي، العدد (12)، 1/ أكتوبر.

- [8] إيفن، بيتر 2005، "شبيكات الفساد والإفساد العالمي"، ترجمة محمد حميد، دمشق. ص45.
- [9] خضير، شعبان 2011. الفساد: أنواعه وأسبابه وأثاره وطرق معالجته. ص3.
- [10] (https://www.undp.org/governance/publications) آخر دخول: 2025/7/25. pm 9:00.
- [11] بنعودة، حورية 2014. الفساد السياسي أسبابه وأثاره. مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 2، 2014/6/5، ص 204-218.
- [12] عثمان، محمد عبد الغني 2008. الفساد الإداري والمالي وأثره على كفاءة الأداء في المؤسسات العامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص112.
- [13] الطرابلسي، مصطفى 2014. الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية. طرابلس: دار الفرجاني، ص (45 & 89).
- [14] لأغا، محمود محمد 2006. الفساد الإداري والمالي: أسبابه - آثاره - سبل مكافحته. عمان: دار وائل للنشر، ص112.
- [15] حميدات، عبد الله عبد الكريم 2015. التنافسية الاقتصادية: المفهوم، المؤشرات، وتحليل الوضع العربي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص25.
- [16] الغزالي، عيسى محمد 2003. القدرة التنافسية وقياسها". المعهد العربي للتخطيط. ص3.
- [17] مطر، عبد الرحمن يس 2011. التنافسية الاقتصادية - المفهوم والمحددات والتجارب الدولية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص37.
- [18] المرصد الوطني السوري للتنافسية 2011. التنافسية في الفكر الاقتصادي. تموز، ص3.
- [19] ديوان المحاسبة الليبي 2015. تقرير الرقابة المالية. طرابلس، ديوان المحاسبة الليبي.
- [20] المعهد العربي للتخطيط 2016، 2017، 2019، 2020، 2022. تقرير التنافسية العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

